قواعد التوجيه النحوي عند السهيلي في كتابه (الروض الأنف)

د. عادل علي الصراف (*)

د. عبد الله يعقوب الفهيد(**)

المقدمة :

وضع النحاة قواعد لأحكامهم لتقرير ما يذكرونه من توجيه أو تعليل أو استدلال، أسموها (قواعد التوجيه)، وكانت عنايتهم بها واضحة، فشكلت ظاهرة بارزة عند جلهم؛ فلم يخل كتاب من كتبهم من هذه القواعد. ومن هذه الكتب التي برزت فيه عناية مؤلفها بها كتاب (الروض الأنف) للسهيلي؛ إذ وجدنا فيه عددًا لا بأس به منها، مستدلًا بهذه القواعد على إثبات القضايا النحوية التي عالجها، مستفيدًا مما ذكره النحاة الذين سبقوه في صياغتها في أحيان كثيرة.

ويعود الفضل للأستاذ الدكتور تمام حسان في إلقاء الضوء على هذه القواعد إذ ذكر كثيرا منها في كتابه (الأصول)، مما جعل كثيرًا من الباحثين يستفيدون منه في دراساتهم حول قواعد التوجيه. ولم أعثر على أيّ دراسة أو جزء من دراسة، تناولت موضوع قواعد التوجيه في أي من كتب السهيلي، سوى ما أشار إليه أحد الباحثين[١] إلى بعض هذه القواعد للسهيلي في بعض جوانب بحثه ودراسته. ولكنها لم ترق إلى دراسة خاصة كما ذكرت.

* – قسم اللغة العربية – كلية التربية الأساسية – الكويت

** – قسم اللغة العربية – كلية التربية الأساسية – الكويت

ولو تأملنا في كتاب (الروض الأنف) لوجدنا فيه ذكرًا من السهيلي لقواعد التوجيه النحوية والصرفية، بحسب المسائل والقضايا التي تعرض لها واستدل بها على إثبات القضايا المختلفة، وقد اقتصرنا في بحثنا على قواعد التوجيه النحوية.

والسهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد (٥٠٨-٥٨١هـ) عالم لغوي محدّث نحوي، روى عن أعلام عصره له مصنفات عدة في فنون مختلفة، أشهرها (نتائج الفكر) و(أمالي السهيلي)، و (الروض الأنف) وغيرها من المصنفات التي ألفها.

وقد التزم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد ومبحثين، حرصتُ في المقدمة على بيان فكرة البحث وأهميته، وأوضحتُ في التمهيد تعريف التوجيه لغة واصطلاحا، وفي المبحث الأول: بيان لأنواع قواعد التوجيه عند السهيلي، وفي المبحث الثاني: بيان لوظائف قواعد التوجيه. ثم ختمتُ البحث بأهم النتائج والتوصيات.

وفي البحث ببان لقاعدة التوجيه من حيث كونها كلية أو جزئية، فبعضها يطرد صدق دلالتها على جميع التراكيب كما في قاعدة التوجيه: (الصفة لا تعمل في الموصوف). وبعضها جزئية كما في قاعدة التوجيه: (حروف الجر لا تضمر) إذ لا يطرد صدق دلالتها على جميع التراكيب.

التمهيد

التوجيه لغة :

كلمة (توجيه) لغة مشتقة من الجذر اللغوي (وَجَهَ). وهذا الجذر له معان عدة، منها: جاء في اللسان: (وجه) كل شيء: مستقبله، والوجه: المحيّا. ووجه الكلام: السبيل الذي قصده. ووجه الحجر وجهة ماله، يريد: وجه الأمر وجهة. يضرب مثلًا للأمر إذا لم يستقم من أن يوجّه له تدابير من جهة أخرى. واسم ذلك الفعل التوجيه)[٢].

التوجيه اصطلاحاً:

وردت كلمة (توجيه) عند بعض النحاة بمعنى: إيراد الكلام محتملًا لوجهين مختلفين[٣]. ويرى بعض الباحثين أن التوجيه نوع من أنواع القواعد التي جرّدها النحاة من استعمال العرب ليضبطوا بها الكلام فيغدو ذا فائدة ومعنى؛ إذ إن هذه القواعد تعكس فلسفة العلم ومعياره، ومدى شموليته لجميع فروعه ومسائله، فهي في المحصلة النهائية لمراحل الاستقراء، إذ هي القانون الذي يسعى النحاة إلى اكتشافه)[٤].

ويعرف د. تمام حسان قواعد التوجيه بقوله: "هي تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعًا كانت أم استصحابًا أم قياسا) التي تستعمل لاستنباط الحكم، وقد أصبحت هذه القواعد معايير لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما تتصل بمفردات المسائل)[٥].

وهذا يعني أن قواعد التوجيه التي صاغها النحاة تعتمد على أساس علمي واضح مبنية على علاقة المفردات والتراكيب ببعضها، وما يعتريها من حذف وزيادة وتقديم وتأخير وفصل وغيرها، فهي ضوابط معيارية، بنيت وفق العلاقات النحوية ضمن الباب النحوي، وضمن الأبواب النحوية مع بعضها، وسوَّغت تلك العلاقات وفسَّرت الاختلافات والتغييرات التي تطرأ على أواخر العناصر اللغوية، سعيًا إلى مراعاة طبيعة أصل الاستعمال اللغوي، وضبط المنظومة النحوية بعلاقاتها، وتفسيرها تفسيرًا نظريًّا مجردًا.

أما السهيلي ففي كتابه (الروض الأنف) شكلت قواعد التوجيه نموذجًا تطبيقيًا لا بأس به في النحو العربي– وإن لم يرتبها على أبواب وتفريعات، ولعل مرد ذلك أن الكتاب الذي ألفه لم يكن الهدف منه سبر قواعد التوجيه بشكل خاص، وإنما كانت تأتي عرضًا عند ذكره للمسائل التي يتعرض لها، فيبني حكمًا عليها، أو يقوي استعمالًا ورد عن الثقات من العرب، وكان يسعى إلى حصر وجوه المسألة حصرًا منطقيًّا، مع تعليل كل وجه ممكن، سعيًا منه للوصول إلى معيار الصواب الذي يرتضيه.

المبحث الأول: أنواع قواعد التوجيه في (الروض الأنف):

على الرغم من تعدد أنواع قواعد التوجيه عند النحاة، وتعدد دلالاتها واختلافها، إلا أننا لا نجد كثيرًا منها عند السهيلي في كتابه (الروض الأنف)، وعلة ذلك قد ترجع إلى أن الغاية من تأليف كتابه لم تكن لذكر التوجيه وقواعده، بل كان ذكرها كما بينا ذلك سابقًا – يأتي عَرضًا لبعض المسائل التي يتناولها ويعالجها، فاستعمل بعضها من إثبات القضايا النحوية، كقواعد التوجيه المتعلقة بالحذف والإضمار، أو ما اختص منها بالعامل، ومنها ما دلّ أيضًا على التقديم والتأخير.

أضف إلى ذلك أنّ المعنى كان يشكل أصلًا مهما من أصول التوجيه عنده، فقد تتعدد توجيهات الإعراب بتعدد المعاني، فيذكر قاعدة توجيه لها دلالة من حيث المعنى فيبني حكمًا عليها. وإليك نماذج لبعض أنواع قواعد التوجيه التي ذكرها السهيلي في كتابه (الروض الأنف).

أولًا: قواعد توجيه العامل:

أولى النحاة مسألة العوامل اهتمامًا كبيرًا، فجعلوا لكل حالة إعرابية عاملًا لفظيًا أو معنويًا، وبنوا نظرياتهم على أساسه، وقرروا لها قواعد توجيه تضبط أحكامها، وقد استدل السهيلي بعدد لا بأس به من قواعد توجيه العامل، فمن ذلك استدلاله ببعض قواعد التوجيه في نفس العامل وإلغائه، مثل:

الصفة لا تعمل في الموصوف[٦]

هذه قاعدة توجيه ذكرها السهيلي مستدلا بها على وجه النصب في قول الشاعر:

وَخَـــرُوسِ السُّـــرى تَرَكْـــتَ رَدِيًّـــا بَعْـدَ جَـدَ وِجـدَّةٍ وَرَشَـاقَةْ[٧]

حيث يرى السهيلي أن: (خروس) في البيت السابق يمكن أن يكون منصوبًا على أنه مفعول به للفعل (تركت)، ولا يجوز أن يكون الفعل (تركت) في محل نصب صفة للمفعول به (خروسَ)، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف. يقول:" وقوله: (وخروس السّرى تركت رذيا. إن

خفضت، فمعناه: ربّ خروس السّرى تركت، فتركت في موضع الصفة لخروس. وإن نصبت جعلتها مفعولًا بتركت، ولم يكن تركت في موضع صفة؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف[٨]. فـ(خروس) عند السهيلي في وجه النصب: مفعول به تقدم على الفعل (تركت) ولكنه لا يجيز أن تكون (تركت) صفة لها، لأن قاعدة التوجيه التي ذكرها تمنع ذلك، لأن الفعل إذا كان صفة لا يجوز أن يعمل فيما قبله[٩].

وهذه القاعدة قد سبق إليها ابن السراج، فهو يعد أول من صاغها، وتبعه النحاة بعده، ويبين السراج العلة من عدم جواز عمل الصفة فيما قبلها، بقوله: أن الصفة من تمام الموصوف، وهما بمنزلة الشيء الواحد فإذا عملت الصفة فيما قبل الموصوف أدى ذلك إلى جواز تقديم الصفة على الموصوف من حيث تقديم العامل على المعمول، وتقديم جزء الشيء عليه، وهذا لا يجوز.

فإذا قلت: هذا رجل يضرب زيدًا، ولم يجز أن تقول: هذا زيدًا رجل يضرب، لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك كل ما اتصل به، فإذا قلت: "عبدالله رجل يأكل طعامك، ولم يجز أن تقدم (طعامك) قبل (عبدالله) ولا قبل: رجل)[١٠].

وتعد هذه القاعدة كلية، ولا يخرجها ما أجازه الكوفيون[١١] من نحو: "طعامك عبدالله رجل يأكل) الذي يبدو من ظاهره عمل الصفة وهي الفعل (يأكل) فيما قبل الموصوف، لأنهم لا يوجهون (رجل) في التركيب السابق على أنه موصوف والفعل بعده صفه له؛ إنما يوجهونه على أنه ملغي، والتقدير عندهم: طعامك عبدالله يأكل، ومن ثم لا يؤدي توجيههم إلى خلاف هذه القواعد فتكون كلية[١٢].

وقد استدل بهذه القاعدة كثير من النحاة منهم ابن الأنباري، وذلك في توجيه قوله تعالى: [فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا][١٣]، حيث ذهب إلى أنّ (الكاف) مفعول به لفعل مقدر يفسره المذكور، والتقدير: أهلكتُها أهلكتها، وهذا إنما يصح إذا جعلت (أهلكتها) خبرًا. أما إذا جعلتها صفة لـ(قَرْيَةٍ) لم يجز أن تكون مفسرة لفعل مقدر، لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولهذا لو قلت أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه، لم يجز أن تنصبه بفعل يفسره (تضربه) لأن

تضربه صفة لرجل، فلا يكون مفسرًا لفعل مقدر، كما لا يجوز أن يعمل فيما قبل الموصوف(١٤).

ثانياً: قواعد التوجيه والتقديم والتاخير:

صاغ السهيلي بعض قواعد التوجيه بناء على إثبات تقديم بعض الكلمات على بعضها الآخر أو تأخيرها كما في قاعدة التوجيه التالية:

حرف الشرط إذا أخّر ألغي(١٥)

استدل السهيلي بهذه القاعدة على إثبات نفي عمل (إذا) المتضمن معنى الشرط إذا تأخر، وذلك عند توجيه قول الشاعر:

نَمُـــتْ بِأَرْحَـــام الـــيِهْم قَرِيبَـــةٍ وَلَا قُرْبَ بالأرْحامِ إذْ لاَ تُقَرَّبُ(١٦)

حيث خطأ ابنَ هشام الذي تأول (إذ) في البيت السابق بمعنى (إذا)؛ لأن الفعل المضارع لا يحسن مجيئه بعد (إذا) مع حرف النفي، لتضمنه معنى الشرط، ويحسن ذلك مع الفعل الماضي، فيقبح أن يقال: (سآتيك إن يقم زيد) لأن حرف الشرط إذا أخر ألغي؛ يقول: "... وفي الشعر أيضًا:

وَلَاقُـــرْبَ بِالْأَرْحَـــامِ إِذْا لَا تُقَـــرَّبُ

وتأوَّلَ ابن هشام (إذ) هنا بمعنى:(إذا)، وهو خطأ من وجهين: أحدهما: أن الفعل المضارع لا يحسن بعد (إذا) مع حرف النفي، وإنما يحسن بعد (إذا) كقوله سبحانه: (وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ)، ولو قلت: سآتيك إذا تقول كذا، كان قبيحًا إذا أخرتها، أو قدمت الفعل، لما في (إذا) من معنى الشرط، وإنما يحسن هذا في حروف الشرط مع لفظ الماضي، تقول: سآتيك إذ قام زيد، وإذا قام زيد، ويقبح: سآتيك إن يقم زيد؛ لأن حرف الشرط إذا أخر ألغي، وإذا ألغي لم يقع الفعل المعرب بعده..." فحرف الشرط (إن) لا يعمل في الفعل (سآتيك) لأنه تأخر عنه، وهذا معنى الإلغاء الذي يقصده السهيلي في القاعدة المذكورة، لأن حرف الشرط له الصدارة في الكلام(١٧).

وقد ذكر هذه القاعدة ابن الأنباري بصيغة أخرى هي: (وجواب الشرط لا يعمل فيما قبل لفظ الشرط) [١٨]؛ وذلك عند تعرضه لقوله تعالى: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ * إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [١٩]. حيث وجه (أن كان ذا مال وبنين) مفعولًا لأجله، والتقدير: لأن كان ذا مال وبنين، واللام متعلقة بفعل محذوف تقديره: أيكفر أن كان ذا مال، ولم يجز تعلقها بالفعل (تتلى) لأنها في محل جر بالإضافة بـ(إذا)، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبل المضاف، ولذلك لا يجوز أن تتعلق بـ (قال)، لأنه جواب الشرط، وجواب الشرط لا يعمل فيما قبل لفظ الشرط[٢٠].

وهذه القاعدة اتفق عليها جمهور النحاة من البصريين، دلّ على ذلك قول ابن الشجري: (الشرط وجوابه لا يعمل واحد منهما فيما قبله بإجماع البصريين، كما لا يتقدم على الاستفهام ما يكون في حيزه) [٢١] ولعل أوّل من صاغها أبو علي الفارسي[٢٢]. وقد ذكرها في توجيهه قول الشاعر:

كَـــأَنْ لَـــمْ يَكُونُـــوا حِمًـــى يُتَّقَـــى إِذْ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّ[٢٣]

إذ ذهب إلى أنّ (من) في البيت السابق بمعنى (الذي)، ولا يكون بمعنى الجزاء؛ لأن الشرط وجوابه لا يعمل واحد منهما فيما قبله عندهم[٢٤].

وتعد هذه القاعدة جزئية لاختلاف النحاة في دلالتها، فإن كان البصريون لا يجيزون عمل ما بعد أدوات الشرط فيما قبلها، فإن الكسائي يجيز عملها وهو ما يخالف دلالتها؛ حيث أجاز في قوله: زيدًا إن تضربْ أضربْ: نصب (زيدًا) بالفعل (تضرب)، وأما الفراء فقد منع ذلك لأن الشروط لا يتقدمها صلاتها[٢٥].

* **ما كان من صلة المصدر فلا يتقدم عليه**، لأن المصدر مقدر بأن والفعل فما يعمل فيه هو من صلة (أن) فلا يتقدم عليه [٢٦].

يستدل السهيلي بهذه القاعدة على عدم جواز تقديم ما كان من صلة المصدر عليه عند النحاة، وذلك عند تعرضه لقول الشاعر:

يِـــبَطْنِ المَكتَـــيْنِ عَلَـــى رَجـــائِي حَـدِيثُكَ أَنْ أَرَى مِنْـهُ خُرُوجًـا[٢٧]

حيث يرى أن الجار والمجرور (منه) متعلق بالمصدر خروجًا مع أن هذا التقديم مكروه عند النحاة، يقول: "... قوله: منه، الهاء راجعة على الحديث, وحرف الجر متعلق بالخروج، وإن كره النحويون ذلك، لأن ما كان من صلة المصدر عندهم، فلا يتقدم عليه، لأن المصدر مقدر بأن والفعل، فما يعمل فيه هو من صلة (أن) فلا يتقدم..." [٢٨].

فالجار والمجرور المتعلق بالمصدر يكره النحاة التقديم عليه، ولكن السهيلي أجاز ذلك، بشرط ألا يكون المصدر عاملًا فيه، وهو بذلك يرد على بعض النحاة الذين ذهبوا إلى جواز تقديم ما كان من صلة المصدر عليه مع عمله بما قبله، ومنهم العكَبري[٢٩]، حيث ذهب إلى أن قوله: (للناس) في الآية: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) [٣٠]. حال في موضع نصب من (عجبا)، دون أن يصرح باسمه، وقوله: "... فمن أطلق القول في هذا الأصل، ولم يخصص مصدرًا من مصدر، فقد أخطأ المفصل وتاه في تضليل، ففي التنزيل: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ)، ولابد للام ها هنا أن تتعلق بعجب، لأنها ليست في موضع صفة، ولا في موضع حال لعدم العامل فيها، وفيه أيضًا: (لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا) [٣١]، (وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا) [٣٢]. وفيه أيضًا: (لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا) [٣٣]، وتقول: لي فيك رغبة، ومالي عنك مُعَوَّل، فيحسن كل هذا بلا خلاف) [٣٤].

ويعد الفراء أول من صاغ هذه القاعدة حيث ذكرها بصيغة عامة دون تحديد له هي: (لا تقدم صلة على اسم قبلها) [٣٥]، ثم تبعه النحاة من بعد ذلك كقول أبي على الفارسي: (ما في الصلة لا يتقدم على الموصول) [٣٦]، والمقصود بالموصول هنا: الأسماء الموصولة أو المصدر الصريح أو المؤول المكون من (أن) والفعل أو (ما) والفعل[٣٧].

وتعد القاعدة المذكورة جزئية لاختلاف النحاة في دلالتها؛ لأن ابن السراج[٣٨] والمبرّد[٣٩] قد أجازا تقديم معمول المصدر القائم مقام الفعل عليه، كما في نحو (ضرب زيدًا)، فيجوز ضربا زيدًا، وهو ما يخالف دلالة هذه القاعدة، وقد نبّه السهيلي على ذلك أيضا بقوله: (... وقد أجاز ابن السراج، ومحمد بن يزيد المبرد أيضًا (ضربا زيدًا) إذا أردت الأمر أن تقدم المفعول المنصوب بالمصدر، لأن (ضربا) ههنا في معنى: اضرب فقد خصص لك ضربا من

المصادر بجواز تقديم معمولها عليها، فإن كان المصدر غير أمر، وكان نكرة لم يتقدم المفعول صلة عليه، بخلاف المجرور والظرف، فالواجب ربط هذا الباب وتفصيله"[٤٠].

ثالثاً: قواعد متعلقة بالحذف والإضمار:

استعمل السهيلي مصطلحي الحذف والإضمار في الاستدلال على إثبات القضايا النحوية التي تعرض لها، وذكرها في قواعد التوجيه التي استدل بها. فاستعمل (الإضمار) مع ما يكون عاملًا دون غيره وبقاء أثره في الكلام مع عدم ذكره، كما في قاعدة توجيه (حروف الجر لا تضمر). كذلك استعمل (الحذف) في تقدير ما يكون في الكلام دليل على المحذوف، كما في قاعدة توجيه (المفعول به لا قبح في حذفه إذا دل عليه الكلام) وإليك بيان ذلك:

حروف الجر لا تضمر[٤١]

ذكر السهيلي هذه القاعدة في توجيه قول الشاعر:

أَلَحِقْ عَذابَكَ بِالْقَوَم الَّذِين طَغَوْا وعَائذًا بِكَ أَنْ يَعلُوا فَيَطْغَوني[٤٢]

بالخفض في قوله: (أن يعلوا) على إضمار حرف الجر، والتقدير: من أن يعلو يقول:(... وأما الخفض فعلى إضمار حرف الجر، فكأنه قال: من أن يعلو وهو مذهب الخليل وسيبويه في أن المخففة وأن المشددة، نحو قوله تعالى: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) بتقدير: لأن هذه، وجاز إضمار حرف الجر في هذين الموضعين، وإن كانت حروف الجر لا تضمر لأنها موصولتان بما بعدها، فقال: الاسم بالصلة، فجاز حذف حرف الجر تخفيفًا)[٤٣].

ويتضح من كلام السهيلي السابق أن قاعدة التوجيه المذكورة تدل على عدم جواز حذف حرف الجر، إلا أنه أجاز أن يحذف في مواضع منها في أن المخففة وأن المشددة، مستدلًا على إثبات ما ذهب إليه بقوله: (فطال الاسم بالصلة) وهي قاعدة توجيه ذكرها النحاس بصيغة أخرى هي: (حروف الخفض تحذف مع أن لطول الكلام) [٤٤]، فعلّة الحذف تتمثل في طول الكلام كما قال السهيلي.

وقاعدة التوجيه: (حروف الجر لا تضمر) التي ذكرها السهيلي مشهورة بين النحاة البصريين والكوفيين, حيث استدلوا بها على إثبات المسائل التي تعرضوا لها لنقد سيبويه[٤٥]،

الذي يعد أول[٤٦] من صاغ هذه القاعدة في مواضع عدة منها عند تعليله توجيه نحو: (إلاّ صالحٍ فطالح على إضمار فعل متعد بحرف جر، والتقدير: (إلاّ أكن مررت بصالح فطالح).

وتبعه في ذلك المبرّد[٤٧] وغيره من النحاة بعده. وذكرها أيضًا عن الكوفيين الكسائي الذي استدل بها بمنطوق آخر هو: (إذا جاء الخفض لم يحذف في الخافض والفعل) [٤٨]، وذلك عند تقريره العطف على المجرور دون إعادة الجار، فلا يقال: (مررت بزيد لا عمرو)، وإنما يقال: (مررت بزيد لا بعمرو). وإلى ذلك ذهب الفراء[٤٩] أيضًا.

وتعد هذه القاعدة جزئية لعدم اطراد صدق دلالتها على جميع التراكيب، لأن منها ما حذف فيها الجر[٥٠]، ولا يمكن حملها على غير ذلك كقول العرب: (لاهِ أبوك والتقدير: (لله أبوك) [٥١]، ومنها قول ذي الإصبع العدواني.

لَاهِ ابـنُ عَمِّـكَ لَا أَفْضَـلْتَ فِـي حَسَـبٍ عَنّـي وَلَا أَنْـتَ دَيَّـانِي فَتَخزونـي[٥٢]

والتقدير: لله ابن عمك، فحذف حرف الجر اللام.

وثمة قاعدة توجيه تتعلق بالحذف ذكرها السهيلي وهي:

المفعول لا قبح في حذفه إذا دلّ عليه الكلام[٥٣]

استدل السهيلي بهذه القاعدة في إثبات جواز حذف المفعول به إذا كان في الكلام دليل عليه، وذلك عند توجيه قول الشاعر:

فَلَـوْ كَـانَ مَجـدٌ يُخْلِـدُ الـدَهْرَ وَاحِـدًا
مِـنَ النَّـاسِ أَبْقَـى مَجـدُهُ اليَـوْمَ مُطْعِمـا[٥٤]

فقد أجاز نصب قوله: (مُطعما) على البدلية من قوله (عظيمَ المشعرين) في البيت الذي يسبقه وهو:

وَبكِّـيَ عَظَـيمَ المِشْـعْرَيْنِ كلَيْهِمـا عَلى النَّاسِ مَعْرُوفًا لَـه مَا تَكَلَّما[٥٥]

والمفعول من الفعل (أبقى) محذوف، والتقدير: أبقاه مجده أبدًا، يقول: (ويجوز نصبه، عندي على البدل من قوله: (وَبَكّىَ عَظِيمَ المَشْعَرينِ)، ويكون المفعول من قوله: أبقى مجده

محذوفًا، فكأنه قال: أبقاه مجَده أبدًا، و المفعول لا قبح في حذفه، إذ دل عليه الكلام كما في هذا البيت...). وهذا أفضل من توجيه(مُطعما) على أنه مفعول به لـ(أبقى)؛ لأنه من أقبح الضرورات؛ لأنه قدَّم الفاعل(مجدُه) وأضافه إلى ضمير المفعول، فصار في الضرورة مثل قوله: جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم[٥٦].

فالسهيلي يقرر في هذه القاعدة جواز حذف المفعول به بدلالة الكلام عليه، وهذا ما قرره النحاة من قبل كأبي علي الفارسي الذي ذكر هذه القاعدة ولكن بصيغة أخرى، هي: (ما حذف من اللفظ لقيام الدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت في اللفظ[٥٧]، وذلك في إثبات حذف مفعولي (حسب) في قول الشاعر:

بِـــأَيِّ كِتَـــابٍ أَمْ بِأَيّـــةِ سُـــنَّةٍ تَرى حُبّهُمْ عارًا علي وتَحْسِبُ[٥٨]

يقول: (... وذلك أن الشاعر أراد إعمال الفعلين، فاستغنى بإعمال الأول عن أن يعمل الثاني، فحذف المفعولين من الثاني لدلالة ما تقدم عليهما، ألا ترى أن المعنى: ترى وتحسبه إياه حبهم عارًا، وما حذف من اللفظ لقيام الدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت في اللفظ، ومثل هذا قول جرير[٥٩]:

كَنَقَـــا الكَثِيـــبِ تَهُيَّلَـــتْ أَعْطافُـــهُ والـــرّيحُ تَجْبُـــرُ مَتْنَـــهُ وَتَهُيِـــلُ

فلم يعد الثاني لدلالة الأول على إرادته تعديته)[٦٠]. أي لم يعدّ الفعل (وتهيل) لدلالة الفعل (تجبر) عليه.

وتعد القاعدة التي ذكرها السهيلي كلية لصدق دلالتها على المفعول به إذا دل عليه دليل جاز حذفه.

رابعاً: قواعد توجيه تتعلق بالمعنى

المعنى عند السهيلي يشكل أصلًا مهمًا من أصول التوجيه عنده، فقد تتعدد توجيهات الإعراب بتعدد المعاني، فلا ينجرّ في معالجته للنص إلى قاعدة تحكمه، بل ينساق إلى الإعراب من خلال تفهمه للنص، وبهذا يكون قد ربط بين النحو والمعنى، كما في قاعدة التوجيه:

*** الحال من النكرة لا بأس به إذا دلت على تصحيح معنى**(٦١)

استدل السهيلي بهذه القاعدة على جواز مجيء الحال من صاحبها النكرة بلا مسوغ عند توجيهه حديث النبي (ص): "إنهُ جَاهِدٌ مُجاهِدٌ، وقلَّ عَربِيٌ مُشابهًا مِثْلَهُ..." (٦٢)، حيث ذهب إلى أن (مشابها) حال النكرة في قوله: (عربي)، يقول: ".. حديث النبي (ص): (إنْهُ جاهِدَ مُجاهِدٌ، وَقَلّ عَربيٌّ مُشَابه مِثْلَهُ، وفي رواية من رواه (مشابها) من الشبه، فهو حال من (عربي) والحال من نكرة لا بأس إذا دَلّ على تصحيح معنى كما جاء في الحديث: (فَصَلّى خَلْفَهُ رِجالٌ قيامًا) (٦٣) الحال هاهنا مصححة لفقه الحديث، أي صلوا في هذه الحال...) (٦٤).

فالمفهوم من كلام السهيلي السابق أنه لما حصلت الفائدة من الكلام جاز مجيئ الحال من النكرة، ويعضد ذلك تصحيحه للحديث الذي جاء متناسقًا مع موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف، الذي أجاز من خلاله الاحتجاج به، وتوسع فيه وعدّه من الشواهد المهمة التي أغفل النحاة عنها، وهو الموقف ذاته المتناغم إلى حد كبير مع موقف نحاة الأندلس الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، بل إنهم جعلوه كالقرآن والشعر والنثر من حيث القوة، حتى إن الوُقَّشي وهو أحد علماء الأندلس ألف كتابًا في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بيِّن من خلاله أهميته(٦٥) .

فتوجيه السهيلي للحديثين إنما ذكره لأنه عده من السماع الذي لا يمكن رده.

ومجيء الحال من صاحبها النكرة بلا مسوّغ ذهب إليه كثير من النحاة، وعلى رأسهم سيبويه الذي ذكر أمثلة لبعض العرب تدل على جوازها، فمن ذلك ما رواه عن يونس بن حبيب أن ناسًا من العرب يقولون: (مررت بماء قعدة رجل) (فقعدة) حال من (ماء) النكرة،

ومن ذلك قولهم : (عَلَيْهِ مائَةٌ بيضًا) [٦٦]، وقد ذهب إلى جواز مجيء الحال من النكرة بعض النحاة كابن مالك الذي عدّه من القليل في الاستعمال[٦٧]، وفي موضع آخر أجاز ابن مالك مجيئ الحال من النكرة دون مسوغ حيث قال: (... وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من ما ذكر من المسوغات) [٦٨].

وقد أجاز سيبويه القياس عليه، في حين عدّ يونس والخليل ذلك من المقصور على السماع الذي لا يقاس عليه.

وتعد هذه القاعدة المذكورة جزئية لعدم جواز القياس على القليل النادر.

* (**الذي**) **تصلح في كل موضع تصلح فيه** (**ما**) **التي يسمونها مصدرية**.

ذكر السهيلي هذه القاعدة في توجيه (الذي) الموصولة، إذ يرى أن معناها يصلح أن تكون بمعنى (ما) المصدرية في كل موضع؛ يقول: (... وقولهم (ما) مع الفعل بتأويل المصدر راجع إلى معنى (الذي) إذ تأملته، وذلك أن (الذي) تصلح في كل موضع تصلح فيه (ما) التي يسمونها المصدرية، نحو قول الشاعر:

عَسَـــــــىَ الْأَيَّـــــــامُ أَن يَرجِعْـــــــــ ـــنَ قَوْمًـــا كَالـــذَّي كَـــانُوا[٦٩]

أي: كما كانوا"[٧٠].

فالسهيلي يستشهد بالبيت السابق على كون لفظ (الذي) مثل (ما) المصدرية لأنها بمعناها، وما ذهب إليه السهيلي غريب؛ إذ لم أجد أحدًا من النحاة– فيما أعلم– من يقول بذلك، سوى ما ذهب إليه الفراء[٧١] ويونس[٧٢] والعكبري[٧٣] في توجيه قوله تعالى: (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)[٧٤]، إذ ذهبوا إلى أن (الذي) في الآية السابقة، وقعت مصدرية، والتقدير: وخضتم خوضا كخوضهم ومثله.

ف (الذي) مصدرية في الآية. ولم أقع على ما يفيد أنهم يذهبون إلى جعل (الذي) مصدرية في كل موضع تصلح فيه (ما) المصدرية، كما يرى السهيلي.

وعلى أية حال فإن السهيلي صاغ قاعدة توجيه جعل من المعنى أصلًا اعتمد عليه فربط بين المعنى والنحو.

وتعد هذه القاعدة التي صاغها السهيلي جزئية لعدم اطراد صدق دلالة القاعدة التي ذكرها، إذ لا تصلح أن تأتي (الذين) مصدرية في كل موضع تصلح فيه (ما) المصدرية، فلو نظرنا إلى قوله تعالى: (الَّذِينَ آَتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ) [٧٥]، فإننا نرى أن (الذين) لا يجوز أن تقع مصدرية، لأن المعنى حينئذ لا يستقيم، كذلك لو قلنا: الذي نجح أحمد, فلا يجوز أن تكون (الذي) مصدرية لأن المعنى لا يستقيم، ويكون تقدير الكلام: النجاح أحمد وهذا لا معنى له.

خامساً: قواعد توجيه متنوعة

ثمة قواعد توجيه عند السهيلي تتصل بالعامل، ومنها ما يتصل بالحذف والإضمار والتقديم والتأخير والمعنى، ومنها ما لم يتصل بشيء مما سبق ذكره، وهي عبارة عن قواعد توجيه متنوعة استدل بها على إثبات المسائل النحوية، فمن ذلك

*** الشيء لا يضاف إلى نفسه**

استدل السهيلي بهذه القاعدة على عدم جواز إضافة الاسم إلى نفسه إلا إذا تأولنا الاسم، يقول: "... قال ابن أحمر:

أَلَا يَادِيَـــــارَ الحَـــــقَّ بالسَّـــــبُعانِ أَمَـلَّ عَلَيْهـا بـالِبلَى المَلَـوَانِ[٧٦]

أَلَايَادِيـــارَ الحـــيِّ لَا هَجْـــرَ بينَنَـــا وَلَا كُـــنَّ رَوْعـــاتِ الحَـــدثَانِ

نَهـــارٌ ولَيَـــلٌ دائِـــبَ مَلَواهُمـــا علـىَ كُـلِّ حَـالٍ النَّـاسِ يَخْتَلِفَـانِ

معنى قول الشاعر: دائب ملواها. والملوان: "الليل والنهار. وهو مشكل؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه. لكنه جاز هاهنا لأن (الملا) هو: المتّسع من الزمان والمكان، وسمي الليل والنهار: ملَوين، لانفساحهما، فكأنه وصف لهما، لا عبارة عن ذاتيهما، ولذلك جاز إضافته إليها، فقال: دائب ملواهما أي: مداهما وانفساحهما"[٧٧].

فمن كلام السهيلي السابق نجد أنه لا يجيز إضافة الشيء إلى نفسه، ولكنه عندما يجد كلاما ورد عن العرب، فإنه يتأوله حتى يكون جائزًا، كما في البيت السابق، فقد ذهب إلى أن

(الملوان) المقصود منه هو الاتساع من الزمان والمكان، فهما وصف لهما وليسا عبارة عن ذات الليل والنهار.

وقد اختلف النحاة في جواز إضافة الشيء إلى نفسه، فالبصريون ذهبوا إلى عدم جواز ذلك، في حين أجازه الكوفيون بشرط هو إذا اختلف اللفظان واتحدا في المعنى(٧٨)، وساقوا أدلة على ذلك من كتاب الله وكلام العرب.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾(٧٩)، واليقين في المعنى نعت للحق، لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، وكذلك في قوله الراعي:

وَقَـــرَّبَ جَانـــبَ الْغَرْبِـــيِّ يـــأَدُو مَدَبّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَعَارَا(٨٠)

فالجانب في المعنى هو الغربي وقد أضافه إليه. ولكن البصريين تأولوا هذه الشواهد على حذف المضاف إليه وإقامة الصفة مقامة، فقوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾، فالتقدير فيه: حق الأمر اليقين، وقول الشاعر: جانب الغربي، فالتقدير فيه: جانب المكان الغربي. وحجتهم في ذلك أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه، أو يتعرف به، فلابد من كونه غيره(٨١).

وقد سبق الجرجاني(٨٢)، في صياغة القاعدة السهيلي وذلك في تقدير نفي إضافة الشيء، إلى نفسه، فلا يقال: زيد زيد لاستحالة إضافة الشيء إلى نفسه. وتعد هذه القاعدة كلية لاتفاق النحاة على عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه.

المبحث الثاني: وظائف قواعد التوجيه عند السهيلي:

تعددت وظيفة قواعد التوجيه عند السهيلي، فكانت لتقرير توجيه، أو تعليله أو الاستدلال به، مستفيدًا من السياق العام للمسألة التي يتناولها، وبحث فيها. وفيما يلي توضيح لها مع ذكر بعض الأمثلة لكل وظيفة منها:

أولًا: التقرير:

وظف السهيلي كثيرًا القواعد في تقرير توجيهات نحوية متعددة، فمن ذلك قول حسان بن ثابت يرثي حمزة بن عبد المطلب بعد غزوة أحد:

مَـــــالَ شَـــــهِيدًا بَـــــينَ أَســـــيَافِكُمْ شُـلَّتَ يَـدَا وَحْشَـيَّ مِـنْ قَاتِـلِ(٨٣)

فقد ذكر قاعدة التوجيه: (العَلَم قد يترك صرفه كثيرًا) موافقًا بذلك الكوفيين حيث قال: (ترك التنوين للضرورة لما كان اسما علمًا، والعلم قد يترك صرفه كثيرًا، واحتج الكوفيون في إجازته بأن الشاعر قد يحذف الحرف أوالحرفين نحو قوله علقمة بن عبدة:

كَـــأَنَّ إِبْـــرِيقَهُمْ ظَبْـــيٌ عَلَـــى شَـــرَفٍ مُقَـــدَّمٍ بِسَـــبَا الكَتَّـــانِ مَلَـــوُمُ[٨٤]

أي: بَسبائِب، وقول الشاعر:

كَالحَمَـــالِيجِ بِأَيْـــدِي الـــتلامِ[٨٥]

أي: التلاميذ"[٨٦]. فكلمةَ (وحشيَّ) في بيت حسان منع من الصرف، لأنه اسم علم. ولم يكن السهيلي منفردًا بالموافقة على ما ذهب إليه الكوفيون، بل وافقهم كثير من البصريين كالأخفش وأبي علي الفارسي[٨٧] وغيرهما، وإلى ذلك ذهب ابن الانباري أيضًا؛ إذ خالف البصريين، فأجاز منع الصرف العلم، لكثرة النقل الوارد عن العرب وخروجه عن حكم الشذوذ[٨٨]، فمن ذلك قول حسان:

نَصَـــرُوا نَبِـــيَّهُمْ وَشَـــدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَـــيْنَ يَـــوْمَ تَوَاكُـــلِ الأَبْطَـــالِ[٨٩]

فمنع (حنين) من الصرف مع أنه ورد في كتاب الله مصروفًا في قوله تعالى: (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ)[٩٠]، ولم يرو أحد من القراء أنه لم يصرفه.

وأرى أن ما ذهب إليه السهيلي والكوفيون هو الصواب لكثرة ما ورد في السماع الذي أجاز منع صرف الاسم العلم. فقاعدة التوجيه التي ذكرها السهيلي وظفها في تقرير التوجيه الذي ذهب إليه.

وتعد قاعدة التوجيه: (العلم قد يترك صرفه كثيرًا) جزئية لعدم اتفاق النحاة على صدق دلالتها على منع جميع الأسماء المصروفة للضرورة.

٢- في قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ)[٩١].

فقد وجه قوله (يَسْتَمِعُونَ) في الآية السابقة بإسناده إلى واو الجماعة مراعاة لمعنى (مَنْ) حملا على المعنى، وذكر قاعدة تضبطه يقول:"... ومِمّا أنزل الله في استماعهم: "(وَمِنْهُمْ

مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ)، ألا ترى كيف جمع (يستمعون والحمل على اللفظ إذا قرّب منه أحسن ألا ترى إلى قوله سبحانه: (وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ) [٩٢]، فأفرد حملًا على لفظ (من) وقال في آخر الآية: (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)، فجمع حملا على المعنى لما بعد اللفظ، وهكذا كان القياس في قوله: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ)، ولكن لما كانوا جماعة، ونزلت فيهم بأعينهم ، صار المعنى: ومنهم نفر يستمعون، يعني أولئك النفر، وهم أبو جهل وأبو سفيان والأخنس بن شريف، ألا ترى كيف قال بعد: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ)، فأفرد حملا على اللفظ لارتفاع السبب المتقدم"[٩٣].

فالسهيلي يقرر أن (من) لها لفظ ومعنى، فلفظهما مفرد مذكر فإن أريد بها غير ذلك فلك أن تراعي لفظهما مرة ومعناها مرة أخرى، وإن كان مراعاة اللفظ أحسن، خاصة مع قربه من الكلام. ويؤيد ذلك أمثلة كثيرة وردت من القرآن الكريم كقوله تعالى:"(وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ)[٩٤]، إلى أن قال: (خَالِدِينَ) فراعى المعنى، ثم قال: (قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا) [٩٥] فراعى اللفظ بعد مراعاة المعنى. فكذلك في الآية السابقة التي ذكرها السهيلي.

وتعد القاعدة التي صاغها السهيلي وهي: (الحمل على اللفظ إذا قرب منه أحسن) كلية لاتفاق النحاة على جواز مراعاة حمل (من) على اللفظ والمعنى.

ثانيا: التعليل:

سعى النحاة إلى تجريد قواعد نظرية أصولية معيارية تضبط العلاقات النحوية المترابطة فيما بينها، وتفسر الاختلاف الذي قد يطرأ عليها، حفاظًا على اطراد الأحكام النحوية، فأسموها بقواعد التوجيه، وارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالتعليل النحوي وإن انطباقها على التراكيب اللغوية وتحققها فيه غاية ما يسعى إليه النحاة[٩٦]، وقد أكد د. تمام حسان بقوله: (... يبدو أن منشأ العلل قواعد التوجيه، لأن التعليل يتم دائمًا في ضوئها، ومنسجمًا معها، ومعنى هذا أن قواعد التوجيه تمثل الغايات التي تسعى إليها العلل الغائية"[٩٧].

والسهيلي في كتابه (الروض الأنف) وظّف بعض قواعد التوجيه التي ذكرها في تعليل ما ذهب إليه من توجيه , كما في قاعدة التوجيه التالية :

(التمييز هو الفاعل في المعنى)

استدل السهيلي بهذه القاعدة معلّلًا بها ردّه الوجه الذي ذهب إليه الزجاج[٩٨]. في قوله تعالى: (لِيَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) [٩٩]، بنصب (أمدًا) على أنه تمييز، وفعله (أحصى)؛ يقول: (وذكر قول الله تعال تعالى: (ليعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدًا)، قد أملينا في إعراب هذه الآية نحوًا من كرّاسة، وذكرنا ما وَهَمَ فيه الزجاج من إعرابها، حيث جعل (أحصى) اسمًا في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ، و(أمدا) تمييز، وهذا لا يصح؛ لأن التمييز هو الفاعل في المعنى، فإذا قلت: أيهم أعلم أبا، فالأب هو العالم، وكذلك إذا قلت أيُّهم أفره عبدًا، فالعبد هو الفاره، فيلزم على قوله أن يكون الأمد فاعلًا بالإحصاء، وهذا محال،

بل هو مفعول به، وأحصى: فعل ماض، وهو الناصب له...)[١٠٠].

فبقاعدة التوجيه: (التمييز هو الفاعل في المعنى)، علّل السهيلي ردّه الوجه الذي ذهب إليه الزجاج، وهو متأثر في ذلك بأبي علي الفارسي، حيث منع انتصاب (أمدًا) في الآية السابقة على التمييز بقوله: (.. والأمر الآخر الذي يمنع انتصاب هذا الاسم على التمييز: هو أن ما ينتصب على التمييز في نحو هذا : (كقولك لك: أكثر مالًا، وأحسن وجهًا، وأغزر علمًا، فهو في المعنى فاعل، وإن كان اللفظ منتصبًا، ألا ترى أن الوجه هو الذي حَسُن، والمال هو الذي كثر، والعلم هوالذي غزر، وليس في الأية كذا؛ لأن الأمد ليس هو الذي أحصى، فهو خارج عن جهة ما عليه الأسماء المنتصبه على التمييز وحدّها، فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون منها، فإذا لم يجز ذلك كان مثالًا للماضي، وإذا كان ماضيًا كان المعنى: ليعلم أي الحزبين أحصى أمدا للبثهم، فيكون الأمد على هذا منتصبا على أنه مفعول به، والعامل فيه (أحصى) الذي هو فعل"[١٠١].

وتعد هذه القاعدة المذكورة جزئية لعدم صدق دلالتها على كل ما يعربُ تمييزا، فليس كل تمييز فاعلا في المعنى، فقد يكون مفعولًا به، كقوله : رتبت الكتاب أبوابًا أي : رتبت أبواب الكتاب. وقد يكون التمييز غير محول كقولنا ملأ الأطفال البيت صراخًا.

ثالثاً: الاستدلال :

وظف السهيلي بعض القواعد في الاستدلال على ما ذهب إليه من توجيه، كما في قاعدة التوجيه التالية:

* (**حروف العطف يضمر بعدها العامل المتقدم**)

حيث استدل بها على أن العامل يحذف بعد حرف العطف إذ دل عليه عامل متقدم مذكور، وذلك في قول الشاعر:

بَـــــلْ بَنِـــــي النَّجَّـــــارِ إِنَ لَنـــــا فِـــيهِم قَتْلـــى وَإِنَّ تِـــرَه[١٠٢]

يقول: ".. وقوله: فيهم قتلى وإن تره. أظهر (إن) بعد الواو. أراد: إن لنا قتلى وَتِرَة، والتِّرة: الوتر، فأظهر المضمر، وهذا البيت شاهد على أن حروف العطف يضمر بعدها العامل المتقدم، نحو قولك: إن زيدًا وعمرًا في الدار، فالتقدير: إن زيدًا في الدار، وإن عمرًا في الدار، ودلت الواو على ما أردت، وإن احتجت إلى الإظهار أظهرت كما في هذا البيت، إلا أن تكون الواوالجامعة في نحو: اختصم زيد وعمر، فليس ثمة إضمار لقيام الواو مقامة صيغة التثنية كأنك قلت: اختصم هذان، وعلى هذا تقول: طلع الشمس والقمر فتغلب المذكر كأنك قلت: طلع هذان النيّران، فإن جعلت الواو التي تضمر بعدها الفعل، قلت: طلع الشمس والقمر، وتقول في نفس المسألة الأولى: ما طلع الشمس والقمر، ونفي المسألة الثانية: ما طلعت الشمس ولا القمر، تعيد حرف النفي لينتفي به الفعل المضمر ويتفرع من هذا الأصل في النحو مسائل كثيرة لا نطول بذكرها"[١٠٣].

وتعد القاعدة في المذكورة كلية لصدق دلالتها على جواز حذف العامل بعد حرف العطف إذا دل عليه عامل متقدم مذكور.

الخاتمة :

هذه الدراسة في تتبعها لقواعد التوجيه عند السهيلي في (الروض الأنف) خلصت إلى النتائج الآتية:

[١] استدل السهيلي بقواعد التوجيه مستفيدًا ممن سبقه من النحاة، وجاء بالصياغة نفسها التي ذكرها النحاة في الأغلب الأعم.

[٢] إن اعتماده قواعد التوجيه في الدرس النحوي يوضح عنايته واهتمامه وحرصه على سلامة المنهج في عملية التعقيد النحوي.

[٣] صاغ السهيلي قواعد توجيه لم أجدها عند النحاة، كقاعدة التوجيه: (الذي) تصلح في كل موضح تصلح فيه (ما) التي يسمونها مصدرية، وقاعدة التوجيه : والحال من النكرة لا بأس به إذا دلت على تصحيح معنى.

[٤] تعددت وظائف قواعد التوجيه عندالسهيلي، فجاءت لتقرير توجيه، أو تعليله أو الاستدلال عليه.

[٥] قواعد التوجيه أنواع عند السهيلي، فمنها ما يتصل بالعامل والحذف والإضمار والتقديم والتأخير، ومنها ما يتصل بالمعنى، وهناك قواعد ذكرها السهيلي كانت متنوعة ومتفرقة تختص بالأبواب النحوية.

[٦] جاءت بعض قواعد التوجيه كلية في صدق اطراد دلالتها على التراكيب في بعض الأبواب كما في قاعدة التوجيه: (المفعول لا قبح في حذفه إذا دل عليه الكلام)، وأخرى جاءت جزئية لعدم اطراد صدق دلالتها على جميع التراكيب كما في قاعدة التوجيه: (الحال من النكرة لا بأس به إذا دلت على تصحيح المعنى).

الهوامش:

(١) انظر قواعد التوجيه في النحو العربي، للباحث عبد الله أنور سيد أحمد الخولي، ص ٣٢٠، رسالة دكتوراه. ومن هذه القواعد التي ذكرها للسهيلي ما يلي:

[١] لا يجتمع عاملان في اسم واحد (علل نفي عمل ما قبل (إن وأخواتها) فيما بعدها.

[٢] لا يكون للفعل ضميران فاعلان. (علل نفي كون تاء التأنيث ضمير كما في نحو: (الهندان قامتا). ولم يكن ذِكرُ الباحث من (الروض الأنف) بل من كتاب (نتائج الفكر).

(٢) اللسان ١٥/ ٢٦ مادة (وجه).

(٣) التعريفات علي بن محمد الجرجاني ص٩٩.

(٤) الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن، حسام أحمد قاسم، ص ٢٠٩، دار النصر، ٢٠٠٥م.

(٥) الأصول د. تمام حسان , ص ١٨٩ و ما بعدها .

(٦) الروض الأنف ٢١٧/١.

(٧) البيت من الخفيف لسامة بن لؤي في السيرة النبوية لابن هشام ٧٠/١، والمعنى: يريد ناقة إذا سرت بالليل لا ترغو ولا يسمع لها صوت، وذلك مما يستحب منها، ولا يكون ذلك إلا من الإبل المجربة المذللة.

(٨) الروض الأنف ٢١٧/١.

(٩) قواعد التوجيه في النحو الحربي، عبد الله الخولي ص ٨٦.

(١٠) الأصول لابن السراج، ٢٢٥/٢.

(١١) السابق.

(١٢) قواعد التوجيه في النحو العربي، د. عبد الله الخولي، ٨٥، ٨٦.

(١٣) سورة الحج، آية ٤٥.

(١٤) البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، ج٢/ ١٧٧، ١٧٨.

(١٥) الروض الأنف ٢/ ٣٢٤ وما بعدها.

(١٦) البيت من الطويل لأحمد بن جحش في البداية والنهاية لابن كثير ٤٢٨/٣٨.

(١٧) الروض الأنف ٣٢٤/٢ وما بعدها.

(١٨) البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري ٢/ ٤٥٣.

(١٩) سورة القلم، الآيتان ١٤، ١٥.

(٢٠) البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري ٢/ ٤٥٣.

(٢١) أمالي ابن الشجري ١٧٥/١.

(٢٢) كتاب الشعر ٢/ ٢٢٧.
(٢٣) البيت من الطويل للخنساء في ديوانها ص ٨١.
(٢٤) كتاب الشعر ٢٤٧/٢.
(٢٥) مجالس ثعلب ٤١٩/١.
(٢٦) الروض الأنف ٣٦٦/١.
(٢٧) البيت من الطويل لوريقة بن نوفل في شرح الأخبار، القاضي النعماني المغربي، ١٨٦/١.
(٢٨) الروض الأنف ٣٦٦/١.
(٢٩) إعراب القرآن للعكبري ٥١١/١.
(٣٠) سورة يونس، آية ١.
(٣١) سورة الكهف، آية ١٠٨.
(٣٢) سورة الكهف، آية ٥٣.
(٣٣) سورة الكهف، آية ١٨.
(٣٤) الروض ١/ ٣٦٦.
(٣٥) معاني القرآن، للفراء، ١٦٥/١.
(٣٦) المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي ٥٥٣.
(٣٧) قواعد التوجيه في النحو العربي، د. عبد الله الخولي، ص١٨٦.
(٣٨) الأصول لابن السراج ١٣٧/١.
(٣٩) المقتضب للمبرد ع / ١٥٧.
(٤٠) الروض الأنف ٣٦٦/١.
(٤١) الروض الأنف ٨٣/٣.
(٤٢) البيت من البسيط لعبد الله بن حارث السهيمي في الكتاب ٣٤٢/١.
(٤٣) الروض الأنف ٨٣/٣.
(٤٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٥٧/١.
(٤٥) الكتاب ٩٤/١.
(٤٦) قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراه، ص ١٤٣.
(٤٧) المقتضب ٦١/٣.
(٤٨) مجالس ثعلب ٦١/٣.
(٤٩) معاني القرآن للفراء، ١٩٥/١.

(٥٠) قواعد التوجيه في النحو العربي، ١٤٣.

(٥١) الكتاب ١٦٢/٢.

(٥٢) البيت من البسيط لذي الإصبع العدواني في أدب الكتاب ص ٥١٣. والأزهية ص ٢٧٩.

(٥٣) الروض الأنف ١٨٤/٢، ١٨٥.

(٥٤) البيت من الطويل، لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٤٣.

(٥٥) البيت من الطويل لحسان بن ثابت في ديوان ٢٤٣.

(٥٦) الروض الأنف ٢/ ١٨٤، ١٩٥.

(٥٧) انظر المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي ص ٧٤.

(٥٨) البيت من الطويل للكميت بن زيد في هاشميات الكميت ص ٤٩.

(٥٩) البيت في ديوانه ص ٩١.

(٦٠) المسائل الحلبيات ص٧٤.

(٦١) الروض الأنف ٩٩/٤، ١٠٠.

(٦٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، جزء ٧، رقم ٣٩٦٠.

(٦٣) صحيح البخاري 1 /169

(٦٤) الروض الأنف ٤/ ٩٩، ١٠٠.

(٦٥) انظر التعليق على المؤطأ في تفسير لغاته و غوامض إعرابه و معانيه – هشام بن الحمد الوقشي الأندلسي تحقيق د.عبد الرحمن بدر سليمان العثيمين. مكة المكرمة , جامعة أم القرى – مكتبة العبيكان .

(٦٦) الكتاب ٢/ ٢٧١.

(٦٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣.

(٦٨) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ٧٤٠/٢.

(٦٩) البيت من الخرج للفند الزماني في سمط الآلي ٥٧٨، والخزانة ٤٣١/٣.

(٧٠) الروض الأنف ١/ ٤٨٠، ٤٨١.

(٧١) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٤٦.

(٧٢) انظر الدّر المصون ٣/ ٤٨٣.

(٧٣) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ٤٩٩.

(٧٤) سورة التوبة، آية ٦٩.

(٧٥) سورة البقرة، آية ١٢١.١.

(٧٦) الأبيات من الطويل لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١٨٨، ولابن مقبل في ديوانه ٣٣٥.

(٧٧) الروض الأنف ١/٨٠.

(٧٨) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١/٤٣٧.

(٧٩) سورة الواقعة، آية ٩٥.

(٨٠) البيت من الوافر، للراعي النميري في ديوانه ١٤٧.

(٨١) انظر شرح ابن عقيل ٣/٣٥، ٣٦.

(٨٢) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، ٢/٨٩٣.

(٨٣) البيت من السريع لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٢٠.

(٨٤) البيت من البسيط لعلقمة بن عبده، في ديوانه ص ٤٦. و لفظ الديوان : مفدّم بالفاء , ملثوم بالثاء.

(٨٥) الشطر من المديد وصدره: تَتَّقِي الشَّمسَ بِمَدَرِيَّةٍ. والبيت للطرماح في ديوانه، ص ٣٩٩.

(٨٦) الروض الأنف ٣/ ٣٦٨.

(٨٧) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢/٥١٣.

(٨٨) الانصاف في مسائل الخلاف، ٤٩٣ وما بعدها.

(٨٩) البيت الكامل لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٩٣.

(٩٠) سورة التوبة آية ٢٥.

(٩١) سورة يونس، آية ٤٢.

(٩٢) سورة لقمان، آية ٢٢.

(٩٣) الروض الأنف ٢/ ٩٥، ٩٦.

(٩٤) سورة التغابن، آية ٩.

(٩٥) سورة الطلاق آية ١١.

(٩٦) قواعد التوجيه في النحو العربي، عبدالله أنور الخولي، رسالة دكتوراه ص ٢٤٦، جامعة القاهرة، دار العلوم.

(٩٧) الأصول، د. تمام حسان، ص ١٧١.

(٩٨) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج ٣/ ٢٧١

(٩٩) سورة الكهف، آية ١٢.

(١٠٠) الروض الأنف ٢/ ٦٧، ٦٨

(١٠١) الإغفال لأبي علي الفارسي ٢/٢٥٩ وما بعدها.

(١٠٢) البيت من المديد لخالد بن عبد العزيز في السيرة النبوية.

(١٠٣) الروض الأنف ١/٧٩.

ثبت المصادر والمراجع

- أدب الكاتب، لابن قتيبة تحقيق. د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة. بيروت، ١٤٢٠هـ – ١٩٨٢م.
- الأزهية، للهروي، تحقيق. عبد المعين الملوحي، دمشق، ١٣٩١هـ – ١٩٧م.
- الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن، حسام احمد قاسم دار النصر – ٢٠٠٥م.
- الأصول – دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب ١٤٢٠ – ٢٠٠٠م.
- الأصول في النحو العربي لأبي بكر بن السرّاج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد. وزارة الأوقاف العراقية بغداد ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
- الإغفال ، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبدالله بن عمر الحاج، المجمع الثقافي، أبو ظبي ٢٠٠٥م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق د.محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي– القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الجيل – ١٩٨٠م.
- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم وغيره. دار الكتب العلمية– بيروت ط٣، ١٩٨٧م.

- البيان في غريب إعراب القرآن– لأبي البركات الأنباري. تحقيق د. طه عبد الحميد طه. دار الكاتب العربي، القاهرة ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية– ١٤١٩هـ– ١٩٨٨م.
- التعريفات لعلي بن حمزة الجرجاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب– بيروت – ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية– بيروت ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الدّر المصون للسّمين الحلبي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت – ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزة حسن. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي.دمشق، ١٩٦٢م.
- ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط٣. لات .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق سيد حنفي حسنين. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
- ديوان الخنساء (تماضر بنت عمر)، رواية ثعلب (أحمد بن يحي). تحقيق أنور أبو سليم، دار عمار، ط١، ١٩٨٨م.
- ديوان الراعي النميري: (عبيد بن حصين). جمعة وحققه راينهرت ثابيرت، نش فرانس شتايز ثبيسبا دن، ط١، ١٩٨٠م.
- صفحة رقم (٢) هنا :

- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق لطفي الصقّال ودريّة الخطيب: راجعة فخر الدين قباوة. دار الكتاب العربي بحلب، ط ١، ١٩٦٩م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري تحقيق إحسان عباس. نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- الروض الأنف للسهيلي، ومعه السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق عبد المنشاوي دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- سمط اللآلئ، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبدالعزيز اليمني، دار الحديث، بيروت. ط ثانية، ١٩٨٤م.
- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة، بيروت ٢٠١٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية. بيروت- ط١ – ١٤١٩هـ ١٩٩٨.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيدو د. محمد بدوي الختون، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة. ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تقديم: محمد فؤاد عبد الباقي- دار الحديث- القاهرة. ط١. ٢٠٠٤م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون- الجيل- بيروت. ط١.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة- ط١ ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م.

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- لسان العرب لامنظور، تحقيق: أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي– بيروت – ط٢ – ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف مصر – ط ٤ – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم– بيروت ط١– ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي الفارسي تحقيق أ. صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني، بغداد.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢– ١٩٥٥.